يجوز الاقتصار على ركعة قال صاحب التتمة فيه وجهان بناء على انا لو نذر صلاة مطلقة
هل يخرج عن نذره بركعة ام لابد من ركعتين وسيأتي ان شاء الله تعالى ان الصحيح انه يقطع بالجواز قلت
انما ذكر صاحب التتمة الوجهين انه هل يكره الاقتصار على ركعة ام لا يكره وجزم بالجواز
كما جزم به الاصحاب والله اعلم فصل في اوقات النوافل الراتبة بعد
مر بيان اول ممارتبة تسن الفريضة فيه وقال فيها يدخل وقتها بدخول وقت الفريضة ووقت
اختيارها بعد قبل الفريضة والنافلة شاد ان سنة الصبح يبقى وقت اداءها الى الزوال
الضرب الثاني الرواتب التي بعد الفريضة ويظهر منها بفعل الفريضة ويخرج
بخروج وقتها وقول شاد ان الظهر يبقى اداء الى ان يصير الصبح والمشهور انه يخرج بطلوع
الفجر فرع النافلة قسمان احدهما غير موقتة وانما تفعل لسبب عارض
صلاة الكسوف وتحية المسجد وهذا لا مدخل للقضاء فيه والثاني الموقتة
كالعيد والضحى والرواتب التابعة للفرائض وقضاءها اقوال ظهرها يقضي والثاني
لا والثالث ما استمل كالعيد والضحى يقضي وما كان تبعا كالرواتب فلا واذا قلنا يقضي
فالمشهور انها تقضى بدأ والثاني يقضي صلاة النهار ما لم تغرب شمسه وقيل الليل
ما لم يطلع فجر يقضي هنا الفجر ما دام النهار باقيا والثالث يقضي كل صلاة تابع ما
لم يفصل فريضة مستقبلة فيقضي الوتر ما لم يصل الصبح ويقضي سنة الصبح ما لم
يصل الظهر والباقي على هذا المثال وقيل على هذا الاعتبار بدخول وقت المستقبلة
قلت يستحب ما قبل الرواتب السفر كالحضر والسنة ان يضطجع بعد
سنة الفجر قبل الفريضة وان لم يفعل فصل بينهما بحديث والسنة ان يخفف السورة
فيهما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة
قولوا امنا بالله الآية وفي الثانية قل يا ايها الكافرون يا اهل الكتاب تعالوا الآية
وفي رواية له قرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ولا مانع منه
ويصرح النووي في الثانية وسنة المغرب قل يا ايها الكافرون والاخلاص وكذا
راتبة الاستخارة وتحية المسجد وتطوع الليل افضل من تطوع النهار فاراد
احد نصفي الليل فالنصف الثاني افضل وان اراد احد ثلاثة فالاوسط افضل وبعد
مضي السدس الرابع والخامس يستوي الكل في الصحيح ويكره قيام الليل كله دائما ويستحب

ان يجعل صلاة في الليل ما ان قلت والنوافل في البيت افضل من المسجد كما مر ويستحب
لمن قام الى المسجد ان يتوقع له من يطرح تهجده اذا لم يخف ضررا ويستحب المحافظة على تحيته
في المسجد اذا قدم من سفر للاحاديث الصحيحة في ذلك والله اعلم

باب صلاة الجماعة

اعلم ان اركان الصلاة وشروطها لا تختلف بالجماعة والانفراد لكن الجماعة افضل فالجماعة
فرض عين في الجمعة وفي غيرها من المكتوبات فيها اوجه الاصح انها فرض كفاية
والثاني سنة والثالث فرض عين قاله ابن المنذر من اصحابنا وابن خزيمة وقيل انه
قول للشافعي رضي الله عنه قال قلنا فرض كفاية فامتنع اهل قرية من اقامتها قاتلهم
الامام فلو سقط الحرج لاذا قاموها حيث يظهر هذا الشعار بينهم في القرية الصغيرة
كفى اقامتها في موضع واحد من البلد الكبير والمحلات فلو اطبقوا على تركها اثموا
البيوت قال ابو اسحاق لا يسقط الفرض وطائفة بعضهم اذا ظهرت الاسواق وان
قلنا انها سنة فتركوها لم يتأثموا والاصح قلت قول ابي اسحاق اصح
ولو اقام الجماعة طايفة يسيرة من اهل البلد والظهور وفي اهل البلد من يحضرها
جمهور المقيمين بالبلد حصلت الجماعة ولا اثم على المتخلفين كما اذا صلى على الجنازة طائفة
يسيرة وقال اهل النواحي قال امام الحرمين عندي فيه نظر ويجوز ان يقال لا يتعرضون
لهذا الفرض ويجوز ان يقال يتعرضون له اذا كانوا اناسا كثيرين فاما ان كانوا مسافرين
لا يتعرضون لهذا الفرض قطعا اذا قلنا عدد ستة اهل قرية هذا كلام الامام والمختار
ان اهل النواحي الذاكرين اهل القرية لحديث الصحيح ما من ثلاثة في قرية او بادية لا تقام فيهم
الصلاة الا قد استحوذ عليهم الشيطان والله اعلم هذا حكم الرجال واما النساء
فلا يفرض عليهن الجماعة لا فرض عين ولا كفاية ولكن يستحب لهن ثم فيه وجهان اخذهما
كاستحبابها للرجال واصحهما لا يستحب لهن كذا قاله ما في حق الرجال فالاولى لهن
تركها ويكره ذكرها للرجال مع قولنا بانها لهم سنة والمستحل بغير عذر متهتر وسيطهر
وجماعتهن البيوت افضل قال ابو زيد حضور المسجد مع الرجال كان للشواب دون المجاوز
ولا مامة الرجال بهن افضل من امامة النساء لكن لا يجوز ان يكلموا بهن غير محرم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)